لمن يهمه الأمر

سالم إبراهيم صالح السبيعي

دارة الملك عبدالعزيز

ما أن نشر مقال سابق لي والذي كان بعنوان «علاقة خاصة بين الكويت والسعودية» حتى التقط رادار «دارة الملك عبدالعزيز» هذا المقال وبدأت بفك شفرته، ووضعت أنا والمقال في ضيافة هذه الدارة الكريمة بداية بالاتصال التلفوني ونقل تحيات الأمين العام للدارة لي ولـ «الأنباء» الغراء، واستعدادهم بالمشاركة في أي بحث يخص البلدين للمنفعة العامة وكعادتهم أتبعوا القول بالفعل، فأرسلوا لي ذخيرة من إصدارات الدارة القيمة متبوعا برأي الدارة بما حوى مقالي من معلومات، جمعتها من عدة مصادر، وسيكون لي معهم تواصل إن شاء الله حول هذا الموضوع للاستفادة وإفادة القراء.

وكما في الحديث الشريف «من لا يشكر الناس لا يشكر الله» فحق علي أن أشكر دارة الملك عبدالعزيز والقائمين عليها وعلى رأسهم رئيس مجلس الإدارة وأمير منطقة الرياض صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز، والأعضاء الكرام، وكذلك الأمين العام د. فهد السماري، ود. نائب الأمين العام د. ناصر الجهيمي، والأخ خالد المسبحي، على كرمهم وأسأل الله أن ينفعني بما وصلني وأن يثيب صاحب الدارة جلالة الملك عبدالعزيز بالثواب الثلاثي غير المنقطع «صدقة جارية، وعلم ينتفع به، وابن يدعو له». هذه المؤسسة التي أنشئت عام 1972م لتكون كالقلب في جسد الثقافة الوطنية تلتقط كل معلومة صغيرة أو كبيرة عن المملكة وتاريخها وجغرافيتها وتراثها الشعبي وسيرة قادتها، لتدقق وتمحص فيها ثم تخرجها ناصعة الحقيقة، فكما يستقبل القلب الدم، ثم يرسله لجهاز التصفية والتحقيق «الرئتين» لتقوم بعملها وتعيد روح الحياة للدم وتزوده بما يلزم فيعود للقلب منتعشا بالحياة فيضخه لسائر الجسم «كما تضخ الدارة الثقافة المنقحة والعلوم الصادقة» لتصل للعقول وتدركها الإبصار. إنه عمل ليس بالسهل ولكن وراءه رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه، من صدق وأمانة علمية، فهنيئا لهم الأجر والثواب من الله، وهنيئا لنا الثقافة والعلم من منبع موثوق به.

علاقتي بالمملكة عموما ومع صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز خصوصا ليست بحديثة، فلن أنسى كرم سموه أيام الاحتلال حين أمر أحد مستشاريه «علي بن أحمد الربيعة» بتسليمنا أنا وأبناء عمومتي ثلاثا سكنية بمجمع الثلل التابع لسموه بمنطقة الربوة وهذا ليس بغريب على سموه أو على شعب المملكة الكرام، وهذا الموضوع سأستشهد به في البحث والنقاش القادم مع الأخ نائب الأمين العام د. ناصر الجهيمي، كوني عايشت أنا وأبنائي الاحتلال ومررت بكل أنواع الأحاسيس والشعور وكيف كان يفكر من مر بهذه التجربة قديما وحديثا؟

إن أحداث الغزو والاحتلال وما تبعها، غيرت مفاهيم كثيرة بعقولنا، كنا نقيس بها حسب المنطق، والأصول، والأسلوب الأكاديمي، لكن تلقينا درسا عمليا، أضاف لنا خبرة نادرة أفادتنا عند الكتابة والتدوين.

Sbe777@hotmail.com

لمسات

د.بدر نادر الخضري

صنّاع الضغوط البرلمانية في «التطبيقي»!

يدور في أروقة الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب حديث خافت وغير عملي عن ان كتلة التنمية والإصلاح والتي لا يتعدى عدد أعضائها في البرلمان الـ 4 نواب، تقوم بفرض ضغوط وإملاءات على وزيرة التربية ووزيرة التعليم العالي د.موضي الحمود، وبالتعاون مع بعض أعضاء هيئة التدريس والتدريب بالهيئة، وذلك لتعيين بعض الأشخاص المحسوبين عليهم في المناصب القيادية بالهيئة حسب الشواغر المتوافرة بالإدارات المختلفة.

وتتحرك هذه الكتلة بشكل غير صحي لفرض أجندة بعيدة عن المعايير الأكاديمية والفنية والعلمية في اختيار القياديين ويلوحون بالتهديد بالاستجوابات والتصريحات الصحافية.

من هنا أطالب الوزيرة د.موضي الحمود بأن تقف أمام تلك الضغوط وان يتم اختيار القيادات من مبدأ محدد لوضعها في تلك الإدارات الشاغرة بحيث يتم اختيار أصحاب الكفاءات والخبرات والقدرات المتخصصة والمشهود لهم بعملهم الأكاديمي والعلمي أو لهم سجل زاخر من الإنجازات والتطلعات.

كما اننا من هنا نطالب الوزيرة د.الحمود بالاستماع الى مختلف الآراء ووجهات النظر والتوجهات وأطراف مختلفة من الأغلبية الصامتة من أعضاء هيئة التدريس والعاملين في «التطبيقي» حول مختلف القضايا المتعلقة بالهيئة، أي جميع الأطراف الشاكية، وأيضا من الأطراف المشكو عليها من كل قضية أو مشكلة، خصوصا التي لها صلة بالتعيينات بالمناصب الإشرافية، وضرورة إحقاق الحق للمتقدمين للترقيات الأكاديمية والذي تسبب بعض أعضاء اللجان في الكلية في تعطيل ترقياتهم لأهداف مرتبطة بالشخصانية.

كما نطالب الوزيرة د.الحمود بأن تقف بقوة أمام كل من له مصلحة انتخابية بعيدة عن المصلحة العامة وترفض أي ضغوط نيابية بعيدة عن تطبيق القوانين واللوائح وفق الأطر الصحيحة.

Aliku1000@yahoo.com

رأي

مطلق الوهيدة

الأرتست والملابس المخلوعة

السياسة العالمية في جميع الدول المعنية على هذا الكوكب أصبحت مكشوفة للعيان حتى لرعاة الأغنام البرية بعد أن نزعت عن جسمها كل غلافها الخارجي كما تنزع الأرتست على حلبة المسرح ملابسها شيئا فشيئا حتى تبين سوءتها لجميع المشاهدين لفنها وفنونها، وعندما يتتبع أي إنسان افتعال الأحداث والحروب اقتصاديا وثقافيا والتي تتهيأ لها المخابرات وراسمو السياسات تتضح مقاصدها الخبيثة، فمثلا عندما يتم الاستعداد لأي انتخابات مهمة أو الرغبة في التدخل في أي موقع يسربون ويفتعلون بعض الحوادث التي تهيئ وتمهد لهم ذلك، وهناك مع شديد الأسف من يروج لهم وينفذ لهم هذه الموجات التي أصلها من تكويناتهم الخبيثة، والتي ستحول الإنسانية من معناها الحقيقي الى السلوك الشيطاني ومن ثم يصعب الإصلاح وتتعرى الأمة من أخلاقياتها، وهنا سيعلم راسمو هذا النهج أي منقلب ينقلبون.

وان سنحت الظروف للقلم بأن ينشر ما يريد سيبين لكم بعض هذه الأحداث من بداية الشاة الى نهاية صدام حتى تتعرفوا على لعبة الشطرنج السياسية، ولو استبدلوا هذه الظواهر التي جعلت بعض الدول التي تدعي ديموقراطية وحقوق الإنسان بأن تعدل من قوانينها حتى يفلت مجرمو الحروب من قبضة العدالة، ولو استبدلت هذه الدول الكبرى هذا النهج بالاستثمار التنموي في الدول النامية والعمل على تنمية الثروة المائية والبترولية لخدمة الإنسانية لملكت شعوب الأرض حبا ومواءمة وفتحت لهم الأبواب والاستثمارات على مصراعيها تحت مفهومية المثل الذي يقول «الشهر أربعون لنا عشرون ولكم عشرون».

يا بوفهد قصر الشارب
قصر من الشارب شويه
ليصار حبلك مهو كارب
احرص على لفت الطيه

□ □ □

العبارات السوقية التي تداولها بعض أعضاء مجلس الأمة في الجلسة الماضية تلتقي في نقطة واحدة وهي السعي لتقريب حل المجلس وسيجنون ذلك إن استمروا على هذا المنوال السيئ.

We are very sorry it has been losed

رؤى كويتية

باسل الجاسر

فتية الروضة وكسر الاحتكار

يحتكر تيار سياسي معين إدارة جمعية الروضة وحولي منذ ما يزيد على ربع قرن، وقد قام هذا التيار بزج إمكانيات هذه الجمعية في المعترك السياسي بقوة على حساب مساهميها، وعلى مدى هذه السنين كان يتصدى البعض من أبناء المنطقة بين الحين والآخر لهذا التيار من أجل كسر هذا الاحتكار، ولكن حنكة هذا التيار في الانتخابات ودهاليزها حالت دون حدوث أي اختراق بالرغم من تحقيق بعضهم أرقاما قريبة جدا لم تنقصها سوى 20 و30 صوتا أحيانا لبلوغ الفوز وتحقيق حلم كسر الاحتكار الذي طال أمده ومداه!

واليوم برز فتية من أبناء المنطقة خرجوا من رحم تجمع مجموعة من دواوين منطقة الروضة يقارب أو يزيد على الـ 50 ديوانية، يطلبون مواجهة هذا الاحتكار والنأي بالجمعية عن المعترك السياسي وردها إلى أهدافها التي رسمها القانون في خدمة المنطقة وأهلها بعيدا عن السياسة ومعاركها وألاعيبها، ويأتي هذا في سياق الوعي الذي بدأنا نشهد بعض ملامحه في الشارع الكويتي، وأهل الروضة سباقون وفي الطليعة دائما.

وفي الواقع فإنني في ظل هذه المعطيات أرى أن الفرصة مواتية بل وذهبية لتحقيق اختراق كبير لن يقل عن الثلاثة مقابل صفر، وذلك بالنظر لما أثبته تحقيق وزارة الشؤون الاجتماعية من تجاوزات مالية وإدارية في إدارة جمعية الروضة وحولي التعاونية، وكذلك بالنظر إلى انسحاب مرشحين اثنين لصالح فتية الروضة في صورة رائعة من صور الإيثار الذي قل نظيره في هذا الزمن الصعب الذي انتشرت فيه مقولة «أنا ومن بعدي الطوفان».

ولا يبقى سوى أن تتحرك الأغلبية المتذمرة التي تشتكي وتتذمر ولكنها لا تحرك ساكنا تحت ذريعة «سواء اشتركنا في الاقتراع أو لم نشترك فإن جماعة التيار ناجحة ناجحة»، ونقول لهم اليوم انتهت هذه الذريعة ولا وجود لها إلا في دعايتهم الانتخابية ولكن الحقيقة والواقع يؤكدان أنها معركة متكافئة جدا، بل وكفة فتية الروضة تكاد تكون أرجح، ولعل ما يدل على ذلك أن التيار لأول مرة من تاريخ سيطرته على جمعية الروضة يقوم بترشيح 3 من المستقلين الذين لا ينتمون للتيار أيديولوجيا وهذا بسبب شراسة المعركة هذه المرة ومرارتها فهو يريد أن يزيد رصيده بأصوات عوائلهم الكريمة وأصدقائهم ومعارفهم الكرام ليستقوى بها في هذه المعركة التي بات يعتبرها معركة كسر عظم، لذلك فإن يوم 9 نوفمبر سيكون يوما مشهودا لأهل الروضة الكرام في مواجهة الاحتكار والتجاوز والانتهازية.

aljaser_b08@hotmail.com

كلمة صدق

فيصل حمد إبراهيم المزين

استقل يا وزير البلدية

صعق المجتمع الكويتي من الأخبار المتواترة عن دخول ووصول أغنام وأسماك مريضة ومواد غذائية مسرطنة إلى الأسواق الكويتية أتت من الجمهورية الإسلامية الإيرانية الجارة، وبعلم الوزير صفر الذي قال: «الأغذية دشت شنو أسوي...». بل واكتفى بطمطمة الموضوع وفصل مدير إدارة الأغذية المستوردة ببلدية الكويت.

هل وصل الأمر إلى الضرر بحياة المواطنين والمقيمين من خلال مواد غذائية غير صالحة للاستهلاك الآدمي، بل وضارة ومسرطنة، وبعلم وموافقة وزير في الحكومة الرشيدة؟ إن صحت هذه المعلومات يجب على الوزير صفر الاستقالة الفورية وتحويل هذا الملف إلى النيابة ليأخذ القانون مجراه ومحاسبة كل من ساهم في إدخال هذه الأغذية الضارة إلى موائد المواطنين والمقيمين.

أناشد ممثلي الأمة الذين هم من يراقب ويشرع ألا يمر هذا الموضوع مرور الكرام، بل وأعتقد برأيي الشخصي أن الوزير فاضل صفر لابد أن يستجوب.. ولن يغفر الشعب الكويتي لممثلي الأمة أن يتم تجاهل هذا الملف الخطير جدا وستكون لنا كلمتنا الواضحة والفاصلة من خلال الانتخابات النيابية المقبلة.. المحزن المبكي أن الأمر وصل إلى تهديد الأمن الغذائي للدولة والذي برأيي الشخصي لا يقل خطورة عن الأمن السياسي، بل قد يكون أخطر، فإذا لم يكن هناك بشر بصحة وعافية فلن تكون هناك سياسة وغيرها من الأمور.. فصحة المجتمع ركن أساسي ومهم لاستقرار الدولة.

أنا أتمنى وأدعو سمو رئيس مجلس الوزراء الى إعفاء الوزير صفر من منصبه، وإحالة الموضوع للنيابة إن صحت هذه الأخبار، وذلك تطبيقا للقانون وتأكيدا لمقولة سموه في مقابلته الصحافية الأخيرة بأنه لا أحد فوق القانون، وسيشهد له التاريخ والشعب الكويتي على هذا الموقف المبدئي.

ولن يقف هذا القلم عن متابعة هذا الموضوع إلى أن نرى إجراءات صارمة ضد كل من ساهم في إدخال هذه السموم إلى الكويت.. كيف يكون هناك تنمية بشرية بأجساد مريضة ومسمومة ومسرطنة؟ سؤال إلى من يهمه الأمر من هو المسؤول عن تدهور صحة المواطنين والمقيمين حيث ان هذه المواد الغذائية التي تقدر بآلاف الأطنان قد دخلت الأسواق منذ أكثر من سنة؟ ومن المسؤول عن تعويض المواطنين والمقيمين عن هذا الضرر، سواء كان مباشرا او غير مباشر؟

almuzayenfaisal@yahoo.com

القصد

أحمد طاهر الخطيب

«الصحة» والتدخين

قرأت في الزميلة «الوطن» في عددها رقم 12421 في بداية أغسطس الماضي تصريحا لمدير الإدارة القانونية بوزارة الصحة حول الاقتراح بقانون الذي يقضي بمنح وزير الصحة حق ملاحقة المدخنين قضائيا، حيث يقول والكلام لمدير الإدارة القانونية أن هذا التوجه سيتم تقديمه فعليا مع مجموعة من القوانين التي تنوي وزارة الصحة تعديلها، ومن أهمها، طلب الموافقة على إعطاء الحق لوزير الصحة بالضبطية القضائية لمخترقي قانون حظر التدخين في جميع مرافق الوزارة بالتنسيق مع وزيري العدل والداخلية «شدعوة.. شصاير؟» ورغم أنني غير مدخن بل وأكره التدخين نظرا لأضراره الكثيرة والخطيرة، إلا أنني لا أعلم سبب هذا الاقتراح الغريب والمبالغ فيه والداعي لمنح وزير الصحة الضبطية القضائية وتغليظ العقوبة إلى الغرامة والسجن (الله يا كبرها) يبدو أن الإخوان بالإدارة القانونية وايد يكرهون التدخين والشيشة!

طيب ماذا لو قام أحد أعضاء مجلس الأمة المحترمين وهو ينجز معاملاته في مكتب الوزير أو الوكيل بالتدخين، هل سيتم عمل ضبطية قضائية له وتغريمه وسجنه مثلا؟ وسؤال مجرد سؤال للاخوة في الإدارة القانونية بوزارة الصحة هل مثلا.. مثلا من يقوم بشراء شهادة في القانون من جامعة في دولة عربية أو أجنبية هل يعاقب بالحبس؟ وهل مثلا.. مثلا من يكون مسؤولا سابقا عن قطاع صحي وحدثت في عهده تجاوزات لا قدر الله_ ونحن نقول مثلا_ هل يتم حبس هذا المسؤول على فعل ماض؟

اعتقد كما يعتقد الكثيرون داخل وخارج وزارة الصحة بأن هناك قوانين أولى وأجدى بالمتابعة والتعديل مثل قانون حماية الأطباء من الاعتداءات وقانون الأخطاء الطبية وقانون يعاقب مثلا الحاصلين على الشهادات العليا بالطرق الملتوية، وقانون يعاقب المتعسف في إصدار القرارات الجائرة بحق الموظف وهو ما يجب أن يلتفت إليه المشرع بجدية .

القصد: أعتقد أن هناك طرقا أفضل وأجدى وأرقى من التهديد بالسجن لمنع التدخين في أروقة وزارة الصحة وهو بالتوعية الصحية وتثقيف الناس حول مضار التدخين الخطرة بعمل ندوات ولقاءات وخصوصا مع أبنائنا الطلبة والطالبات في جميع المراحل التعليمية فمنهم نبدأ وليس بمطبوعات عفا عليها الزمن ولا بالغرامات والتخويف بالسجن.

من تقويم العجيري: «لا تبصق في البئر فقد تشرب منه يوما».